العرب
الأربعاء 2021/01/06
السنة 43 العدد 11932

تجنيد الأطفال يضع البوليساريو تحت طائلة المحاسبة الدولية

انتهاكات تزيد من قتامة المشهد في مخيمات تندوف

تواجه جبهة البوليساريو الانفصالية اتهامات بانتهاكاتها للأعراف والمواثيق الدولية وذلك بفرضها على أطفال مخيمات تندوف حمل السلاح وتجنيدهم والزج بهم في الصراعات، وهي خطوة من شأنها أن تعمق عزلة الجبهة، بعد أن اتضحت للمجتمع الدولي الصورة القاتمة لأوضاع الأطفال داخل المخيمات.

محمد ماموني العلوي

الرباط – أدان التحالف الدولي للدفاع عن الحقوق والحريات بشدة جبهة البوليساريو الانفصالية بسبب تجنيدها الأطفال واستغلالهم والزج بهم في مناطق الصراعات والحروب، وهو ما يشكل جريمة دولية ويضع كافة المسؤولين عن ذلك تحت المساءلة والملاحقة القانونية الدولية.

وجاء في بيان إعلامي للتحالف أنه "في إطار التحقيقات والمتابعات التي يجريها توصل بشريط فيديو يجري تداوله على وسائل التواصل الإجتماعي يظهر عددا من الأطفال يحملون السلاح، وأوضح المقطع أنه لأطفال في منطقة تندوف ويظهرهم وهم يتدربون على الرمي بالسلاح ويجري تلقينهم وتحريضهم على المشاركة في الصراع الجاري والقائم مع المغرب".

وسبق أن اتهمت الجبهة بتجنيد الأطفال، في خطوة تكشف إصرارها على خرق المواثيق الدولية بإقحامها الأطفال في النزعات.

محسن الندوي

تجنيد الأطفال من طرف البوليساريو جريمة دولية

وأكد محسن الندوي، رئيس المركز المغربي للدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية، أن إدانة "التحالف الدولي وتجريمه لتجنيد الأطفال واستغلالهم والزج بهم في مناطق الصراعات والحروب باعتبار ذلك جريمة دولية توجب الملاحقة والمتابعة الدولية لكافة المتورطين بذلك، دليل على متابعته ورصده لكل الخروقات والانتهاكات للاتفاقيات والمواثيق الأممية المتعلقة بحقوق الطفل والتي جرت في الآونة الأخيرة بمخيمات تندوف".

وتابع محسن الندوي في تصريح لـ"العرب"، أن "تجنيد ميليشيات البوليساريو للأطفال في معركة الكركرات، على خلفية التوتر السياسي في المنطقة، بعد العملية الأمنية الناجحة التي قامت بها القوات المسلحة الملكية المغربية بمعبر الكركرات الحدودي، هو انتهاك واضح لحقوق الطفل والمواثيق الدولية ذات الصلة، وذلك بإقدام قيادة الجبهة الوهمية على استغلال الأطفال الصغار من أجل تدريبهم على حمل السلاح".

ورأى الندوي أن تجنيد الأطفال من طرف البوليساريو ومنحهم السلاح من أجل تدريبهم على القتال يعد تحديا لكل قرارات مجلس الأمن، ومن شأن هذه الممارسات أن تعمق عزلة الجبهة وتثبت للعالم قتامة الأوضاع بمخيمات تندوف.

وفي تحدّ صارخ للقوانين المنظمة لحقوق الطفل توظف الجبهة الانفصالية أطفال المخيمات من أجل جلب تعاطف المنظمات الأجنبية التي تجهل حيثيات الملف المفتعل حول الصحراء المغربية.

ورصدت "العرب" مجموعة من الفيديوهات التي توثّق لتجنيد الأطفال دون سن الرشد بمخيمات تندوف يلبسون الزيّ العسكري ويحملون سلاح الكلاشنيكوف، وهو ما يعتبر حسب حقوقيين جريمة موثقة تستوجب اطلاع اللجنة الأممية لحقوق الطفل على هذه الانتهاكات الحقوقية.

وحظرت الاتفاقيات الدولية تجنيد الأطفال واستعمالهم في العمليات العدائية سواء تلك المتعلقة بالمنظومة القانونية للقانون الدولي الإنساني، أو تلك المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان.

واعتبر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 في المادة الثامنة، أن تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة من العمر إلزاميا أو طوعيا في القوات المسلحة أو في جماعات مسلحة أو استخدامهم للمشاركة فعليا في الأعمال الحربية، جريمة حرب وانتهاك خطير للقوانين والأعراف السارية على النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي.

وندد الموقع الإسباني "تريبونا ليبري آنفو" بالوجه الحقيقي والبشع لجبهة البوليساريو التي تستخدم الأطفال كأصل تجاري من أجل مواصلة الاستفادة والعيش على المساعدات الإنسانية وزيادة ثراء أعضائها، بعد ثبوت تورط الجبهة، حسب مصادر مطلعة، في اختطاف عدد كبير من الأطفال من أحضان أمهاتهم قبل شهرين ودفعهم لحمل السلاح.

وتشير تقارير إلى أن الجبهة الانفصالية لم تقتصر على تجنيد الأطفال قسرا، بل تقوم قياداتها بالزج بهم في أعمال شاقة وإجبارهم على خوض مناورات عسكرية وفصلهم عن ذويهم وتربيتهم على التحريض والعنف وثقافة الكره.

وأكدت ذات التقارير استفادة التنظيمات الجهادية من هؤلاء الأطفال بعدما أضحت مخيمات تندوف من أكثر المناطق متاجرة بالأطفال الذين لا تقل أعمارهم عن 13 سنة، وتجنيدهم وتدريبهم على حمل السلاح.

وكان زعيم جبهة "البوليساريو" الانفصالية إبراهيم غالي قد أشرف في مارس الماضي على تخرج دفعة جديدة من أطفال عسكريين بمخيمات في تندوف.

وأمام هذا الوضع، يرى خالد السموني رئيس مركز الرباط للدراسات السياسية والإستراتيجية، أنه "ينبغي على المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية إثارة انتباه لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل بالوضعية المأساوية للأطفال في مخيمات تندوف للتدخل الفوري من أجل منع تجنيد الأطفال".

ودعا السموني إلى احترام اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الملحقة بها التي تحميهم من كل الانتهاكات.

وحمل حقوقيون مغاربة المسؤولية للجزائر لحمايتها جبهة البوليساريو، وعزل المخيمات عن المنظمات الحقوقية والمجتمع الدولي، لكي لا يتم الوصول إلى الحقائق التي تورط الجبهة في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والطفولة.

وأكد تحالف الصحراويين المغاربة في أوروبا من أجل التنمية والتضامن، أن العديد من الأطفال لقوا حتفهم بعد استخدام عبوات ناسفة قبل أن يدفنوا في سرية، بينما يتم تجنيد الناجين في الجيوش أو العصابات المسلحة أو الجماعات الإرهابية.

ونبه الأمين العام للتحالف، علي جدو، المجتمع الدولي إلى "الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مخيمات تندوف"، مطالبا "بالتدخل بشكل عاجل لوضع حد لمحنة أسرنا المحتجزة في معسكرات القمع بتندوف تحت سيطرة جبهة البوليساريو التي تنتهك حقوق الإنسان الأساسية".

واقع مأساوي

إقالة وزير الداخلية التونسي تمهد لتعديل وزاري أوسع

تونس – أقال رئيس الحكومة التونسية، الثلاثاء، وزير الداخلية توفيق شرف الدين، المقرب من الرئيس قيس سعيد، في خطوة تظهر عمق الصراع بين رأسي السلطة في البلاد.

وقال بيان مقتضب لرئاسة الحكومة إن "رئيس الحكومة هشام المشيشي قرر إعفاء وزير الداخلية على أن يتولى السيد رئيس الحكومة الإشراف على الوزارة بالنيابة في انتظار تعيين وزير داخلية"، دون أن يكشف أسباب الإقالة.

وعبرت أحزاب سياسية عن رفضها تعيين المحامي السابق توفيق شرف الدين وزيرا للداخلية في حكومة المشيشي خلال تشكيلها في أواخر أغسطس الفائت، واعتبرت أنه من المقربين من الرئيس قيس سعيّد وساعده في حملته الانتخابية.

ودعت أحزاب سياسية مؤيدة لحكومة التكنوقراط -من بينها حزب قلب تونس- مؤخرا إلى إحداث تعديلات في الفريق الحكومي. ويرى متابعون أن الإقالة تأتي كاستجابة للضغوط التي تقف وراءها الترويكا الحاكمة في البلد (قلب تونس – حركة النهضة – ائتلاف الكرامة).

وتضغط الترويكا الحاكمة من أجل إجراء تعديل وزاري يُستبعد فيه وزراء محسوبون على الرئيس خاصة في الوزارات السيادية، وتعزيز الفريق الحكومي بوزراء مدعومين من الأحزاب الحاكمة.

وأفاد الأمين العام للتيار الديمقراطي غازي الشواشي، بأنه "في ظرف ثلاثة أشهر نجد إقالة لثلاثة وزراء ووزيرا في السجن، في وقت تمر فيه البلاد بجائحة واحتقان اجتماعي وإرهاب يتربص بنا".

وأضاف الشواشي في تصريح لـ"العرب" أن "المشيشي يعلم أن وزير الداخلية قريب من الرئيس وسيضع نفسه في إحراج مع الرئيس سعيّد"، متسائلا "هل تشاور معه الرئيس أم لا؟".

ولم يستبعد الشواشي أن تدخل هذه الخطوة في إطار تصفية حسابات بإقالة وزراء محسوبين على الرئيس، وحسب رأيه من شأن هذا الإعفاء أن يعمق الصراع بين رأسي السلطة ويزيد من إضعاف رئيس الحكومة تجاه حزامه السياسي بعد أن رضخ لابتزازات الأحزاب الحاكمة".

ووصف القيادي بالتيار الديمقراطي ما حدث بـ"رسالة سلبية للخارج بما أنها لا تستطيع أن تضمن استقرارا حكوميا، وخطوة من شأنها أن تضاعف التحديات والمتاعب".

وتعيش تونس منذ أشهر أزمة سياسية غير معلنة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بسبب التحالفات السياسية، لكن الإقالة ستجعل على الأرجح الصراع معلنا بين الجانبين، وقد تؤدي إلى محاولات لإسقاط الحكومة.

غازي الشواشي

المشيشي رضخ لابتزازات الترويكا الحاكمة

ومن المتوقع أن يجري رئيس الحكومة في الفترة المقبلة تعديلا وزاريا جزئيا وسط مطالبات من الأحزاب التي تدعمه بإدخال وجوه سياسية في الحكومة، وهو ما ترفضه أحزاب المعارضة والرئاسة.

وتضم حكومة المشيشي التي اختارها حكومة كفاءات مستقلة عن الأحزاب السياسية 25 وزيرا و3 كتّاب دولة، وتتعرض لانتقادات حادة بسبب تواصل التجاذب السياسي والصورة السيئة للبرلمان على وقع تدني الخطاب بين الأحزاب، فيما لم تتمكن الحكومة من صياغة حلول جديدة للضائقة الاقتصادية والاجتماعية.

وإقالة وزير الداخلية هي الثالثة في حكومة المشيشي، وتأتي بعد إعفاء وتوقيف وزير البيئة مصطفى العروي في ديسمبر الفائت إثر شبهات فساد في ملف النفايات الآتية من إيطاليا، وإقالة وزير الثقافة وليد الزيدي المحسوب على الرئيس قيس سعيّد في أكتوبر.

وتتزامن الإقالة مع أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية حادة.

وتعيش الطبقة السياسية تجاذبات وانقسامات منذ الانتخابات النيابية في 2019، بينما يتزايد التوتر الاجتماعي جرّاء تداعيات أزمة وباء كوفيد – 19 على الاقتصاد التونسي.

لويزة حنون تنتقد النظام الجزائري

صابر بليدي

الجزائر – دعت المعارضة الجزائرية لويزة حنون إلى إطلاق سراح معتقلي الرأي، وفتح نقاش وطني حول الوضع الراهن في البلاد، في أول تصريح بعد صدور قرار براءتها من طرف القضاء العسكري من تهمة التخطيط والتآمر على قيادة الجيش ومؤسسات الدولة، وذلك بالموازاة مع عرض عدد من الناشطين المعارضين على المحاكمات في محافظة أدرار بجنوب البلاد.

وحذرت الأمينة العامة لحزب العمال لويزة حنون، من "المخاطر التي تجلبها سياسة الهروب للأمام، وشددت على ضرورة فتح نقاش واسع حول الوضع الراهن، من أجل التوافق على خارطة طريق تحظى بقبول جميع الفاعلين في المجتمع الجزائري".

وانتقدت رئيسة حزب العمال اليساري، في الكلمة التي ألقتها أمام أعضاء المكتب السياسي للحزب، "السياسات الحكومية في ظل أزمة كوفيد – 19، والتوجهات الاقتصادية المشابهة للتوجهات التي تكرست منذ العهدة الرابعة وبداية تغول الأوليغارشيا"، في إشارة إلى تلميح الحكومة إلى خصخصة بعض المؤسسات الحكومية الصناعية والمصرفية.

وشددت المتحدثة على أن حزب العمال "لن يقبل المساس بالقطاع العمومي وتسريح الآلاف من الجزائريين من مناصب عملهم، وهو يدعو السلطة إلى مصادرة الأموال غير الشرعية الموجودة في البلاد، في ظل العجز الواضح على استرداد الأموال المهربة".

ورغم مرور أكثر من عام على انتخاب عبدالمجيد تبون، رئيسا للبلاد، لم تتبين معالم خطة الحكومة لاسترجاع الأموال المهربة للخارج، كما لم تتم إحصائيات في هذا الشأن، رغم أن المسألة كانت من ضمن التعهدات التي أطلقها تبون في حملته الانتخابية لشرح برنامجه الرئاسي.

وإن كان الرجل قد تعهد لأنصاره آنذاك بأنه "سيسترجع الأموال المنهوبة وأنه يعلم مكان تواجدها"، إلا أن الآليات القانونية والدبلوماسية لم تتحرك لحد الآن، مما يشكل أولى العهود المنكوثة، خاصة في ظل التقارب المسجل بين أركان النظام وفتح إمكانية تسوية مستقبلية لوضعية رجال الأعمال والمسؤولين المتهمين بالفساد المالي والسياسي.

> **رغم مرور أكثر من عام على انتخاب تبون رئيسا للبلاد، لم تتبين معالم خطة الحكومة لاسترجاع الأموال المهربة للخارج**

وشددت حنون، على أن "البلاد تتطلب إجراءات استعجالية لإنقاذ الوضع، لاسيما في ما يتعلق بحق الشباب في العمل وحق الشعب في منظومة صحية لائقة"، وحذرت من انفجار اجتماعي مدمر بسبب توسع دائرة الفقر وتراجع القدرة الشرائية وتدهور الخدمات العمومية، وتفاقم العجز المالي بالبلاد.

ووصفت المتحدثة قرار تبرئتها من طرف القضاء ، بأنه "انتصار الحقيقة على الكذب الذي قامت به قنوات خاصة وبعض الأبواق" على حد قولها، وأن "اعتقالها في مايو كان في إطار سياسة الانحراف والانقلاب على الإرادة الشعبية التي قادها أحد المراكز الموجودة في النظام من خلال المؤامرة على الإرادة الشعبية الثورية وسرقة طموحاته والظهور وكأنه وراء إقالة بوتفليقة، والحقيقة أن الشعب هو من دفع بوتفليقة للرحيل".

تونس تؤيّد نشر مراقبين دوليين في ليبيا

نيويورك – أعلنت تونس الثلاثاء، أنها تؤيّد آلية أممية لمراقبة وقف إطلاق النار في ليبيا، تستند أساسا على نشر مراقبين (قوات حفظ سلام)، للتصدي لمحاولات لخرق اتفاق لوقف القتال جرى بين اللجنة العسكرية 5+5 برعاية أممية.

وقال رئيس مجلس الأمن الدولي السفير التونسي طارق الأدب الثلاثاء، إن بلاده تبنت مشروع قرار في المجلس لإنشاء آلية مراقبة لوقف إطلاق النار في ليبيا. جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده السفير التونسي، بمناسبة تولي بلاده الرئاسة الدورية لأعمال مجلس الأمن لشهر يناير الجاري.

وأوضح السفير أن "إنشاء آلية مراقبة لوقف إطلاق النار في ليبيا، اقتراح ورد في التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ونحن نرعى مشروع قرار خاص بذلك ونأمل أن يتم اعتماده من قبل أعضاء المجلس بأسرع ما يمكن".

ويتطلب صدور أي قرار من مجلس الأمن، البالغ عدد أعضائه 15 دولة، موافقة 9 دول على الأقل شريطة ألا تستخدم أيّ من الدول الخمس دائمة العضوية (الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا) حق النقض (الفيتو).

ونهاية ديسمبر الماضي، قدم غوتيريش تقريرا لمجلس الأمن حول الخطوات المطلوبة لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار في ليبيا، وإنشاء آلية لمراقبة وقف الهدنة.

واقترح غوتيريش أن يدعم المراقبون الدوليون وقف إطلاق النار في ليبيا تحت رعاية الأمم المتحدة، مما يمهّد الطريق للسلام في البلاد التي مزقتها الحرب.

وقال غوتيريش في رسالة وجهها إلى مجلس الأمن الدولي الخميس الماضي، إن الأطراف المتحاربة في ليبيا طلبت مساعدة الأمم المتحدة في تنفيذ آلية مراقبة وقف إطلاق النار، التي تقودها ليبيا بعد التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في أكتوبر الماضي.

وذكر أن الجانبين يريدان مساعدة المراقبين الدوليين غير المسلحين وغير النظاميين، مضيفا أن فريق الأمم المتحدة يمكن أن يضم مدنيين وعسكريين سابقين من هيئات إقليمية بما فيها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية.

وكتب الأمين العام للأمم المتحدة في الرسالة "أشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على دعم تفعيل آلية وقف إطلاق النار، بما في ذلك توفير مراقبين تحت رعاية الأمم المتحدة".

وذكر أن الأمم المتحدة تهدف إلى "إقامة وجود أمامي حالما تسمح الحالة بذلك". وبحسب نفس الرسالة سيتم مبدئيا نشر فريق المراقبين في المنطقة المحيطة بمدينة سرت الساحلية ويمكن توسيعه.

لكن تقارير صحافية أشارت إلى رفض الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر المقترح، الذي تقدم به أمين عام الأمم المتحدة بنشر قوات مراقبة دولية لدعم اتفاق اللجنة العسكرية المشتركة بوقف دائم لإطلاق النار في البلاد، في حين تلتزم حكومة الوفاق الصمت.

وتصاعدت حدة المخاوف مؤخرا من اندلاع حرب جديدة في ليبيا في ظل استمرار إرسال تركيا للأسلحة ورفضها إجلاء قواتها والمرتزقة السوريين.

ووقعت تركيا وحكومة الوفاق اتفاقية للتعاون العسكري في نوفمبر 2019 أدت إلى تدخل عسكري تركي مباشر في ليبيا.

هل تنجح الجهود الأممية في وقف إطلاق النار